قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٣ لسنة ٢٠٠٩

بشأن الموافقة على اتفاق المظلة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم بنك الاستثمار الأوروبى ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك التعمير الألمانى ، بشأن مزرعة رياح بخليج الزيت بقدرة ٢٠٠ ميجاوات (مشروع GEZ)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق المظلة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم بنك الاستثمار الأوروبى ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك التعمير الألمانى ، بشأن مزرعة رياح بخليج الزيت بقدرة ٢٠٠ ميجاوات (مشروع GEZ) وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى غرة جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٥ مايو سنة ٢٠٠٩ م)

اتفاق مظلة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الشركاء الأوروبيين فى التنمية

وهم

بنك الاستثمار الأوروبى ("EIB")

المفوضية الأوروبية ("EC")

وبنك التعمير الألمانى ("KFW")

(يشار إليهم كمجموعة بـ « الشركاء الأوروبيين فى التنمية » ،

وكل على حدة بـ « الشريك الأوروبى فى التنمية »)

بشأن

مزرعة رياح بخليج الزيت بقدرة ٢٠٠ ميجاوات (مشروع "GEZ")

إن حكومة جمهورية مصر العربية

و

الشركاء الأوروبيين فى التنمية

بهدف زيادة التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية ، ورغبةً فى تقوية وتدعيم علاقاتهم من خلال التعاون المشترك فى إطار الشراكة ، وإدراكًا منهم أن هذه الشراكة الوثيقة تشكل أساس اتفاق المظلة هذا ،

وبهدف المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،

آخذين فى الاعتبار إعلانى باريس وأكرا بشأن فعالية المعونة والملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة ،

أخذاً فى الاعتبار :

(أ) اتفاق المشاركة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى الذى دخل حيز النفاذ فى ١ يونيو ٢٠٠٤ وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار والمشاركة الأوروبية بين مصر والاتحاد الأوروبى ، والتى تم إقرارها خلال الاجتماع الثالث لمجلس المشاركة المصرى الأوروبى ببروكسل فى ٦ مارس ٢٠٠٧ ، وقرار المفوضية الأوروبية رقم (C/2007/672) بشأن اعتماد ورقة الاستراتيجية ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ ومذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطنى التأشيرى للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ فى إطار آلية سياسة الجوار والمشاركة الأوروبية الموقعة فى ٧ مارس ٢٠٠٨

(ب) الاتفاق الإطارى الموقع فى ١٩ يوليو ١٩٩٧ بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبى .

(ج) الاتفاق الموقع فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى («الاتفاق الحكومى») والاتفاق المنتظر إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى («الاتفاق الحكومى») بمبلغ ٨٧,٥ مليون يورو .

وكذلك وثيقة التقييم المشترك (المذكرة) لمشروع خليج الزيت المؤرخة ١٩ يونيو ٢٠٠٨

اتفقوا على ما يلى :

(المادة الأولى)

مصطلحات

- مصطلح (DAC) يعنى لجنة مساعدات التنمية .

- مصطلح (EC) يعنى المفوضية الأوروبية .

- مصطلح (EETC) يعنى الشركة المصرية لنقل الكهرباء .

- مصطلح (EIB) يعنى بنك الاستثمار الأوروبى .

- مصطلح (EU) يعنى الاتحاد الأوروبى .

- مصطلح (EUR) يعنى يورو .

- مصطلح (GEZ Project) يعنى مشروع مزرعة الرياح بخليج الزيت .

- مصطلح (GoE) يعنى حكومة جمهورية مصر العربية .

- مصطلح (KfW) يعنى بنك التعمير الألمانى .

- مصطلح (NIF) يعنى مرفق الجوار للاستثمار .

- مصطلح (NIP) يعنى البرنامج الوطنى التأشيرى .

- مصطلح (NREA) يعنى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .

(المادة الثانية)

أهداف البرنامج

يعتبر مشروع مزرعة الرياح بخليج الزيت جزءاً من برنامج قومى أضخم بمنطقة خليج الزيت الواقعة على امتداد الشاطئ الغربى لخليج السويس بالبحر الأحمر . يدعم المشروع الهدف الحكومى الخاص بالتوسع فى إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة . وتعتبر تنمية مصادر الطاقة المتجددة واحدة من دعائم السياسة المصرية للطاقة وهو ما ينعكس بجانب أهداف أخرى فى هدف الحكومة الخاص بإنتاج (٢٠ ٪) من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠

يهدف المشروع إلى المساهمة فى حماية البيئة على المستويين العالمى والإقليمى من خلال إنتاج طاقة كهربائية ذات جدارة بيئية وتفادى توليد انبعاثات ثانى أكسيد الكربون بتكلفة اقتصادية مقبولة .

(المادة الثالثة)

الحزمة التمويلية

١ - تأسيسًا على النتيجة الإيجابية لعملية تقييم مشروع مزرعة الرياح بخليج الزيت ، وبناءً على التفويض الصادر لكل شريك أوروبى فى التنمية من هيئاتهم المختصة لإبرام اتفاق قرض / تمويل مع حكومة جمهورية مصر العربية ، يتيح الشركاء الأوروبيون فى التنمية الحزمة التمويلية التالية لحكومة جمهورية مصر العربية بموجب الشروط المنصوص عليها فى المادة الثالثة فقرة (٢) :

خ تمويل استثمارى بحد أقصى ٢٧١ , ٥٠٠ , ٠٠٠ يورو (مائتان وواحد وسبعون مليونًا وخمسمائة ألف يورو) فى شكل قروض أو منح .

٢ - رغم عدم وجود قرار تمويل للمفوضية الأوروبية وجمهورية ألمانيا الاتحادية يسبق توقيع اتفاق المظلة هذا فإن شروط الحزمة التمويلية ، وكذلك كل مساهمة فردية تكون كما يلى :

الشريك الأوروبى فى التنمية	القيمة بحد أقصى (يورو)	معدل الفائدة (٪)	الاستحقاق (سنة)	فترة السماح (سنة)
أ . تمويل الاستثمارات				
بنك التعمير الألمانى ..	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٢ (*)	٤٠	١٠
	٢٧,٠٠٠,٠٠٠		١٠	٥
بنك التعمير الألمانى ..	٨٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧٠ (*)	١٢	٣
بنك التعمير الألمانى ..	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٠ - (*) ٦,٥٠ ٪	١٢	٣
بنك الاستثمار الأوروبى .	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠ (**)	٢٠	٥
المفوضية الأوروبية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ (***)	منحة		
الحكومة المصرية ...	٦٨,٥٠٠,٠٠٠ (****)			

(*) معدلات استرشادية للفائدة الثابتة الحالية بالشروط السائدة فى السوق .

(**) معدلات استرشادية للفائدة الثابتة الحالية بالشروط السائدة فى السوق .

(***) ١٠ ملايين يورو من مخصصات مرفق الجوار للاستثمار لسنة ٢٠٠٧ ، ٢٠ مليونًا من مخصصات عام ٢٠١٠ من البرنامج الوطنى التأشيرى .

(****) المعادل بالجنيه المصرى .

٣ - تعتبر المساهمة التمويلية حزمة واحدة مشتركة فقط ولا يمكن فصلها أو تقسيمها ، حيث تم تصميمها بأسلوب يؤدى إلى أن يكون المتوسط المرجح لسعر فائدة الحزمة التمويلية هو (٢,٥ ٪) بعنصر منحة يبلغ حوالى (٤٢ ٪) وفقًا لطريقة حسابات لجنة مساعدات التنمية (DAC) .

٤ - تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بتوفير التمويل المحلى للبرنامج وفقًا لخطته التنفيذية .

(المادة الرابعة)

خدمة الدين الخاصة بالقروض

يتعهد المقترض بأن يقوم بالوفاء بكامل التزامات السداد المستحقة عليه من خلال وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ترتيبات التنفيذ

١ - إن تنفيذ واستخدام المبالغ المحددة فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق والشروط والأحكام التى تم بناءً عليها إتاحة هذه المبالغ يحكمها اتفاقيات تمويل محددة يتم التفاوض عليها وتوقيعها بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويمثلها - ليس على سبيل الحصر - الوزارات المشاركة فى تنفيذ وتمويل البرنامج والبنك المركزى المصرى وفقا لما يتطلبه الأمر) وكل شريك أوروبى فى التنمية .

٢ - يقوم كل شريك أوروبى فى التنمية بصرف المبالغ طبقًا لاتفاقات القروض/ التمويل الخاصة به المحددة فى المادة الثالثة الفقرة (٢) فقط فى حالة إذا ما :

(١) دخل اتفاق المظلة هذا وكل هذه الاتفاقات حيز النفاذ . و

(٢) لم تنشأ أية واقعة من شأنها أن تمكن أى شريك أوروبى فى التنمية من إلغاء أو تعليق الصرف طبقًا للاتفاقية المبرمة معه على حدة .

(المادة السادسة)

الاتفاقات التمويلية واتفاقات القروض

يتطلب تنفيذ اتفاق المظلة هذا قيام كل من بنك الاستثمار الأوروبى (EIB) وبنك التعمير الألمانى (KfW) بالتفاوض وتوقيع اتفاقيات القروض والتمويل الخاصة بهم مع البنك المركزى المصرى بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية كمقترض وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والشركة المصرية لنقل الكهرباء كمستفيدين وأيضًا قيام المفوضية الأوروبية (EC) بالتفاوض وتوقيع اتفاق التمويل الخاص بها مع حكومة جمهورية مصر العربية .

(المادة السابعة)

امتيازات

طبقاً للنصوص المعنية بهذا الشأن الواردة بالاتفاقات المذكورة فى الفقرة من (أ) إلى (ج) فى التمهيد أعلاه تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك الاستثمار الأوروبى (EIB) والمفوضية الأوروبية (EC) وبنك التعمير الألمانى (KFW) من كل الضرائب بما فى ذلك ضريبة المبيعات والأعباء وغيرها من الرسوم العامة المطبقة فى جمهورية مصر العربية فيما يخص إبرام وتنفيذ الاتفاقات المشار إليها فى المادة الخامسة أعلاه .

(المادة الثامنة)

دخول الاتفاق حيز النفاذ

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الشركاء الأوروبيين فى التنمية من خلال بنك التعمير الألمانى بما يفيد أن المتطلبات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت ، وبالتالى يكون اتفاق المظلة هذا نافذاً وساريًا بكامل بنوده .

ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام بنك التعمير الألمانى لهذا الإخطار من حكومة جمهورية مصر العربية .

(المادة التاسعة)

سير العمل والمتابعة

يقوم الشركاء الأوروبيون فى التنمية وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها - ليس على سبيل الحصر - الوزارات والمؤسسات المشاركة الأخرى فى تنفيذ مشروع مزرعة الرياح بخليج الزيت بتنظيم بعثات مشتركة دورية لمتابعة سير العمل لضمان أن حصيلة الحزمة التمويلية المشار إليها فى المادة الثالثة أعلاه يتم استخدامها فى الأغراض المخصصة لها وطبقًا للاشتراطات الواردة فى الاتفاقيات المشار إليها فى المادة الخامسة .

تم تحرير هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ ، من ثمانى نسخ أصلية ؛ أربعة باللغة العربية وأربعة باللغة الإنجليزية ، لكل منهما ذات الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

عن الشركاء الأوروبيين فى التنمية

بنك الاستثمار الأوروبى (EIB)

(إمضاء)

المفوضية الأوروبية (EC)

(إمضاء)

بنك التعمير الألمانى (KFW)

(إمضاء)